مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص:114 - 135

عنوان المقال: المدخل المؤسساتي الحديث كمبحث لجودة التكوين الجامعي في نظام "ل م د" مقارنة بملمح سوق الشغل الجديد.

المدخل المؤسساتي الحديث كمبحث لجودة التكوين الجامعي في نظام "ل م د" مقارنة بملمح سوق الشغل الجديد.

The modern institutional approach as an examination of the quality of training in the LMD system compared to the new job market profile

حسين مشطر، جامعة قالمة، (الجزائر) mechtar.hocine@univ-guelma.dz

تاريخ إرسال المقال: 14. /09. /2020. تاريخ قبول المقال: 12-11-2020 تاريخ قبول المقال: 31-12-2020

الملخص:

ان التعليم الجامعي في مدلوله السوسيولوجي والمعرفي، يعكس عامل الترقي والصعود الاجتماعي la mobilité sociale بالنسبة لكل منتسب له، لكن استقبال الروح الليبرالية في الجامعات من خلال تبني نظام التكوين " ل م د" حولت ما كان يعرف بالتعليم الي التكوين الجامعي الذي تغيرت انتظارات المنتسبين اليه جذريا اذ أصبح مقرونا بالتوظيف والتشغيل وبناء على هذا الواقع الجامعي والاقتصادي الجديد، الذي يعتمد خلق المعرفة وهيمنة العالم الرقمي يجب على سلوكات الطلاب ان تخضع لقيم الاستحقاق العادلة وان تتطبع بالحوافز الذاتية والحوافز الموضوعية حيث تكون حظوظ الإدماج المهني كبيرة لحامليها

الكلمات المفتاحية: المدخل المؤسساتي الحديث، الجامعة والجودة في التكوين، الاقتصاد المرقمن، دوال الإنتاج التربوي.

Abstract: University education, in its sociological and cognitive connotation, reflects the factor of mobility and social rise for each member, but the reception of the liberal spirit in universities through the adoption of the training system "LMD" has transformed what was known as education to the university training, whose prospects have changed radically. As it has become associated with employment and employment and based on this new university and economic reality, which depends on the creation of knowledge and the dominance of the digital world, students' behavior must be devoted to fair values of merit and imprinted with subjective and objective incentives where the chances of professional inclusion are great.

Key words: modern institutional approach, university and quality in training, digitized economy, functions of educational production

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص:114 - 135

عنوان المقال: المدخل المؤسساتي الحديث كمبحث لجودة التكوين الجامعي في نظام "ل م د" مقارنة بملمح سوق الشغل الجديد.

مقدمة:

ان المدخل المؤسساتي الحديث يرتكز على دراسة الدور الوظيفي للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومنها المؤسسات التعليمية حيث يتم تحليل المدخلات والمخرجات للجامعات والعمل على زيادة كفاءتها وفاعليتها.

ويمكن عرض ابرز مجالات هذا العلم في المحاور التالية:

–التعليم بين الاستهلاك والاستثمار، ويرتبط ذلك بالطبع بحساب معدلات العائد من التعليم فرديا واجتماعيا، وكذلك دور التعليم في النمو الاقتصادي لكل دولة، فضلا عن دوره في التنمية الشاملة بصفة عامة.

–تكلفة التعليم، وما يرتبط بها من محاولات حديثة لخفض التكلفة من خلال زيادة كفاءة التعليم وإنتاجيته، وتقليل كلفة الوحدة.

–تمويل التعليم وما يرتبط بها من محاولات إيجاد مصادر بديلة لتمويل التعليم.

–مجالات أخري أكثر حداثة مثل دراسات العدالة، ودوال الإنتاج، واقتصاديات الجودة التربوية.

وهذا البحث يقدم معالجة معمقة لأبرز التطورات العلمية في كل من المجالات السابقة مع محاولة ربطها بالدور الوظيفي المنوط بالجامعة.

المبحث الأول: المدخل المؤسساتي الحديث .

يشتمل المدخل المؤسساتي الحديث في دراسته بملمح سوق الشغل وجودة نظام التكوين والتعليم على

المطلب الأول: التعليم بين الاستهلاك والاستثمار.

لقد كانت النظرة إلي التعليم قديما –خاصة من جانب معظم الاقتصاديين–انه مجرد خدمة تقدم للأفراد، دون انتظار عائد من ورائها، ومن هنا جاءت النظرة إلي التعليم من انه" استهلاك"consommation لا عائد كبير منه، وفي الوقت نفسه كانت النظرة إلي الإنفاق على بناء المصانع واستصلاح الأراضي وغيرها من الأمور المادية على انه "استثمار" investissement في جملته نظرا لسرعة العائد منه وضخامته في معظم الأحيان، ومن هنا توجهت معظم الميزانيات في الماضي إلي القطاعات المادية، وأهمل التعليم إهمالا كبيرا.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص:114 - 135

عنوان المقال: المدخل المؤسساتي الحديث كمبحث لجودة التكوين الجامعي في نظام "ل م د" مقارنة بملمح سوق الشغل الجديد.

ومع مرور الوقت لاحظ الكثير من المختصين فروقا جوهرية بين المتعلم و الأمي، لا سيما بين العامل المتعلم ونظيره الأمي، لصالح المتعلم، وذلك في عديد من المجالات مثل القدرة الإنتاجية وسرعة مواكبة التطورات أو التحسينات في أساليب الإنتاج، وحسن التعامل مع الزملاء، وغير ذلك من الامور الايجابية ومن هنا بدأت النظرة إلي الإنفاق على التعليم تتغير تدريجيا وبدأ مفهوم رأس المال البشري human capital في الشيوع بين علماء الاقتصاد المهتمين بالتربية، حيث زاد الاعتقاد بان تعليم الإنسان يصقل مهاراته وقدراته، ويكسبه عديدا من الصفات ومنابع القوة البشرية، بما يفيده في حاضره ومستقبله، بشكل يفوق ما انفق عليه من وقت وجهد ومال، ويسمي مخزون او مستودع القوة الذي سوف ينتج الفوائد المستقبلية رأس المالcapital،إلا انه في حالة الإنسان يسمي رأس المال البشريhuman capital،ولقد مرت عملية النظر إلي التربية كعملية استثمار بثلاث مراحل هي مرحلة التقرير ومرحلة تقسيم عوائد التعليم ومرحلة القياس.

أولا: مرحلة التقرير: حيث لاحظ المفكرون والمختصون فروقا جوهرية عامة بين المتعلمين وغير المتعلمين في جوانب السلوك والإنتاج مما دفعهم إلى تقرير وجود أثار وعوائد ايجابية للتعليم في بناء الافراد(*)

(*) شاع في هذه المرحلة أسماء مثل "ادم سميث" و "الفريد مارشال" وفيما يلي عرض لأهم أفكارهم:

–**ادم سميثA.smith** : ناقش "ادم سميث" التعليم في مواضع متعددة من كتاباته عن ثروة الأمم منذ عام 1776،عندما حلل وتحري طبيعة ثروة الأمم وأسبابها وتوصل إلي ان الجهد الإنساني يمثل قلب كل الثروات وجوهرها، ولقد اعتبر "سميث" بوضوح أن التعليم والتدريب من صور تراكم رأس المال البشري وكذا الاستثمار المفيد لكل الأفراد المتعلمين وللمجتمع عامة، ولقد لاحظ ان نفقات التعليم تعد واحدة من أهم العوامل التي تسهم في إحداث تباينات للمدخول بالإضافة إلي دور التعليم في الاستثمار الإنتاجي البحت، فان التعليم عند "سميث" سلعة سياسية واجتماعية تسهم في منع الفوضى وحفظ الديمقراطية (1).

وقد عزا "ادم سميث" تفوق التصنيع في اسكتلندا إلي النظام التعليمي الاسكتلندي، وأوضح العلاقة الارتباطية الموجودة بين طبيعة النظام التعليمي وبين مظاهر التقدم والتصنيع، وترتكز نظرية رأس المال البشري الإنتاجي لسميث علي مكونين هما:

–مدخلات العملLabor inputs:وهي ليست كمية فحسب وإنما تتضمن أبعادا نوعية مثل القدرات المكتسبة والنافعة لكل أفراد المجتمع، بالإضافة إلي شروط المهارة والبراعة والمعايير الأخرى التي علي اساسها يتم اختيار العمال .

–القدرات المكتسبة من خلال التعليم والدراسة ويسميها بمصطلح التلمذة المهنية، والتي تتكلف دائما نفقات فعلية، وهي رأس مال ثابت وحقيقي مجسد في الشخص.

– **الفرد مارشال A. Marshall** :ناقش "مارشال" التعليم في كتابه "مبادئ الاقتصاد 1890 وذلك أثناء معالجته لموضوع التدريب الصناعي وتوزيع الدخل، حيث يري ان الثروة الشخصية تشمل كل الطاقات والقدرات والعادات التي تسهم بشكل مباشر في جعل الإنسان كفئا من المنظور الصناعي، وفي ذلك اعتراف شبه صريح بدور التعليم والتدريب في إثراء إمكانات البشر، ولقد حلل أيضا في كتابه "التجارة والصناعة" وظائف التعليم وتمويله وأدواره في العمل، حيث ميز بين أنواع متعددة من التعليم منها:

التعليم العام،والتعليم الفني،ولقد علق أهمية عظيمة على التعليم العام الذي يهيئ العقل لاستخدام أفضل قدراته في العمل واستخدام العمل وسيلة لزيادة الثقافة.

ثانيا–مرحلة تقسيم عوائد التعليم: يمكن تمييز أربعة طرق في تقسيم عوائد التعليم كما يلي:

–**الطريقة الأولي:** تقسم هذه الطريقة عوائد التعليم إلى عوائد استهلاكية في مقابل العوائد الرأسمالية ويندرج النشاط (خدمة، سلعة، او إنتاج) إلي قسم الاستهلاك حسب رأي "كوهنKuhn" عندما يثمر إشباعا او منفعة لفترة وحيدة فقط، وتعد التربية والتعليم إنتاجا يتصف بانه تقسيم بيني، بمعني ان لها عوائد استهلاكية وقتية واخري استثمارية مستقبلية، وتشمل العوائد الاستهلاكية جوانب متعددة منها:

–إعطاء فرص للوالدين للارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم إلى المدرسة.

–استمتاع بعض الأطفال بالحياة المدرسية.

–كما تشمل ايضا السرور الذي غالبا ما يلحق بالوالدين من جراء تفوق ابنائهم دراسيا وغير ذلك من العوائد الاستهلاكية.

اما العوائد الاستثمارية فتشمل جوانب متعددة مثل: زيادة القدرة الإنتاجية للفرد، وإكسابه القدرة على التحرك الوظيفي هذا الأمر يجنبه البطالة، وتشمل أيضا تزويد المجتمع باحتياجاته من القوي العاملة لدعم التنمية

أما فيما يخص التعليم الفني فيجب ان يستهدف أمورا متعددة منها إثراء طرق البحث والاستقصاء بدلا من التركيز على مجرد البراعة اليدوية ومعرفة الماكينات والعمليات،كما ابرز الفوائد غير النقدية للتعليم، حيث يؤكد ان فؤائد التعليم ليست كلها في صورة كسب مادي او نقدي متزايد،وانما التعليم يكسب الفرد الاتزان والسلوك القويم في الحياة اليومية وينمي سمات المواطنة الصالحة.

إلا أن "مارشال" يعود فيؤكد العلاقة القوية بين التعليم والإنتاج من خلال وصفه للمعرفة بأنها أكثر عوامل الإنتاج قوة لدى الإنسان،فهي تمكننا من ان نقهر الطبيعة ونرضي حاجاتنا.

وإجمالا يمكننا تلخيص النظرة الضمنية لعوائد التعليم حسب كل من "ادم سميث" و"الفرد مارشال" والاقتصاديين الأوائل في النقاط التالية:

–يعد التعليم سلعة رأسمالية، حيث يسهم في اختصار عدد العاملين استنادا إلي ان الإنسان المتعلم اكثر انتاجية من العامل غير المتدرب، ويشكل التعليم بالنسبة للمجتمع ككل مخزونا من رأس المال غير المادي.

–التعليم استثمار مفيد لدرجة عالية، فهو فرع خاص من الاستثمار البشري حيث ان الفوائد المتراكمة من التعليم على الأفراد والمجتمعات تكون على شكل انتاجية متزايدة.

– للتعليم اقتصاديات خارجية كبيرة،فالإنسان المتعلم عادة ما ينشر المعرفة حوله، ويجعل زملاءه من العمال اكثر انتاجية، وعادة ما تستفيد الجماعة من أفرادها المتعلمين، وهي ايضا تتأثر سلبا من أفرادها غير المتعلمين.

–يعد التعليم سلعة استهلاكية معمرة،فهو يسهم في إشباع حب الاستطلاع وتوسيع الأفق وترقية الشخصية والأسلوب الاجتماعي.

–التعليم سلعة اجتماعية فهو يشارك في منع الجريمة او تقليلها وزيادة السمو الاجتماعي وتنقية الأذواق والأخلاق والسلوكيات، وعليه فهو يسهم في تغيير أنماط الحياة والاستهلاك.

– التعليم سلعة سياسية فهو يؤثر إيجابا في النظام والقانون، وينمي سمات المواطنة الصالحة ،ويسهم في تحسين نظام الحكم،وعليه فهو يضع أساسيات الديمقراطية الحقة ويحفظ الحرية السياسية والمدنية.

–يعد التعليم احد المنابع المهمة للنمو الاقتصادي، ويساهم في توزيع الدخل بصورة أكثر مساواة(2).

وإكساب المتعلم مهارات القراءة البصيرة والاطلاع المفيد، وزيادة قدرته على الاستمتاع بالأشياء، وغير ذلك من العوائد الرأسمالية (3)

-**الطريقة الثانية:** وهنا تقسم العوائد إلي عوائد فردية خاصة في مقابل العوائد الاجتماعية، وواضح ان أساس التقسيم هنا هو مدي انتشار العوائد، فالعوائد التي تعود على المتعلم نفسه ويستطيع ان يحتفظ بها تسمي عوائد فردية مثل: زيادة دخل الفرد، استمتاعه بوقت فراغه، اما العوائد المجتمعية فهي التي لا يستطيع الفرد الاحتفاظ بها ولذا فهي تستغل بواسطة أفراد اخرين في المجتمع مثل :زيادة الدخل والإنتاج القومي، زيادة الضرائب على المداخيل، زيادة القدرة العلمية والتكنولوجية للدولة.

-**الطريقة الثالثة:** وتقسم عوائد التعليم هنا إلي عوائد مالية او نقدية في مقابل العوائد غير النقدية، ومن الأمور التي تشملها الأولي زيادة قدرة الإنسان على الادخار وحسن الإنفاق فضلا عن زيادة الدخل ومن الأمور التي تشملها الثانية، زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه، وعلى الابتكار وحسن التعامل مع الاخرين وكذا الاثراء النفسي الذي عادة ما يجنيه الفرد من وراء رحلة تعليمه وتعلمه.

-**الطريقة الرابعة:** وتقسم عوائد التعليم هنا إلى عوائد اجتماعية في مقابل عوائد اقتصادية، ومن العوائد الاجتماعية معرفة مواهب الأفراد وتنميتها وبالتالي زيادة مرونة الحركة الاجتماعية، وإثارة الرغبة في التقدم وتهيئة الأفراد لتقبل التغيير والاستعداد له وطلبه بطريقة فعالة، وحفز الابتكار والمبادأة عند الأفراد وتعميق الإحساس بالحرية، وتدعيم الانتماء السياسي وتطوير القيم الاجتماعية والثقافية.

ومن العوائد الاقتصادية، زيادة المدخول للأفراد والمجتمعات، وإعداد الطاقة العاملة اللازمة لتسيير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتكيف مع التغييرات المتلاحقة في الوظائف الناتجة أساس من التقدم المعرفي والتكنولوجي المذهل وغير ذلك من جوانب التنمية الاقتصادية.

غير ان ما يلاحظ على هذه التقسيمات هو تداخلها الا ان أكثرها شمولا وشيوعا ووضوحا هو التقسيم لعوائد التعليم إلي عوائد اجتماعية في مقابل العوائد الاقتصادية، لأنه مثلا التقسيم القائم على أساس عوائد التعليم النقدية فإنها تدرج ضمن العوائد الاقتصادية، في حين تعد العوائد الغير نقدية والعوائد الاستهلاكية اقرب ما تكون للعوائد الاجتماعية (4).

ثالثا-مرحلة القياس: اعتمد الباحثون هنا على معطيات المرحلة السابقة وحاولوا قياس بعض أثار التعليم في الدخل الفردي والقومي، وفي جوانب الشخصية المختلفة بعد ذلك، ولا سيما بعدما تطورت

وسائل القياس، وتوافرت البيانات اللازمة، ولقد استخدمت طرائق متعددة في مرحلة القياس منها :-طريقة الارتباط، طريقة الباقي، طريقة معدل العائد.

1-طريقة الارتباط: يوجد ارتباط قوي بين بعض مظاهر النشاط التربوي (وبخاصة نسب استيعاب الطلاب في المراحل التعليمية)وبين بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي(غالبا ما يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي)،وباختصار توجد علاقة ارتباطيه موجبة بين التعليم والدخل ،ويتم تعليل هذا من خلال ان المجتمع المتعلم يساعد في بناء الأمة من خلال دعم الوعي السياسي وغيره، الأمر الذي يساعد على المدى البعيد في دعم التنمية الاقتصادية.

2-طريقة الباقي: لقد اعتقد بعض الاقتصاديين بان الزيادة في المخرجات الاقتصادية يمكن إرجاعها بالكامل إلي المدخلات التقليدية(الأرض، العمل، رأس المال) وبمرور الوقت لاحظ عدد من الباحثين في دراسات ديناميات النمو الاقتصادي ان جزءا كبيرا من النمو الاقتصادي يظل غير مفسر، عندما تستخدم هذه المدخلات التقليدية، وأحد التفسيرات لظاهرة الباقيthe residual هي ان المدخلات التقليدية تتضمن فقط كم العمل وليس جودته، وعليه فان التغييرات في المخرجات الاقتصادية الراجعة إلي جودة العمل والعوامل الاخري غير المحددة ظلت دون تفسير،ومن هنا تم قياس نسب الزيادة في الناتج القومي الإجمالي والتي يمكن ارجاعها إلي المدخلات التقليدية ،واعتبار الباقي نتيجة للتحسينات التي طرأت على القوي العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم(5).

اذن طريقة الباقي تستند على تحديد مدي اسهام التربية في النمو الاقتصادي لدولة ما.

3- طريقة معدل العائد: ويطلق عليها أيضا طريقة تحليل الكلفة- المنفعة، وتقوم هذه الطريقة علي أساس افتراض ان التعليم ينتج عوائد مادية مباشرة يمكن قياسها بالنسبة للفرد والمجتمع ،وان هذا التعليم يتكلف نفقات متعددة يمكن أيضا قياسها، وقوام هذه الطريقة المقارنة بين أرباح الأفراد وبين تكلفة تعليمهم، ونحصل على معدل مردود التعليم عن طريق استخراج النسبة أو العلاقة بين المدخول وكل النفقات التي يدفعها الفرد أو المجتمع.

وتدرس هذه الطريقة أيضا العوائد الاجتماعية للتعليم، حيث يجني المجتمع مجموعة من المؤشرات الصحية مثل، وظيفة التعليم في انخفاض الجريمة، كما ان التعليم الجيد يرتبط بشكل ايجابي بالصحة

حيث اشار "جرسمانcrossman" إلي ان التعليم يزيد الصحة الجسمية والنفسية بنسبة3.5% ، كما ان تعليم الزوجة له تأثير كبير علي صحة الزوج.

وهناك محاولات اخري لدراسة العلاقة بين التعليم والسياسة، وبين تعليم الولدين وتربية الأبناء وغير ذلك، مثل ان احتمالات الوفاة تنخفض بارتفاع المستوي التعليمي للفرد، غير ان هذه الدراسات يغلب عليها بصفة عامة الطابع التقريري رغم ما فيها من اجتهادات، وإجمالا يرتفع العائد من التعليم بالقياس إلي الأفراد غير المتعلمين، وان متوسط معدل العائد من الاستثمار في البشر مرتفع و يعادل على الأقل نظيره من الاستثمارات المادية، غير ان مجرد التوسع في التعليم لا يضمن له عوائد وإنما تتوقف العوائد كما وكيفا علي مدي دقة تخطيط التعليم وحسن إدارته. (6).

المطلب الثاني: تكلفة التعليم.

تعد التربية في احد أبعادها البارزة ميدانا سياسيا ، يرقي إلي التحاليل العامة المتصلة بهذا الميدان و لا سيما وانه يتحقق فيها اغلب الخصائص التي تميز ميدانا ما "سياسيا" سواء أكان ذا طبيعة اقتصادية، ام اجتماعية، ام تعليمية تكوينية ،ولعل في مقدمة هذه الخصائص العامة ان السياسة ترتبط بالقطاع العام، وتتواجد عندما يكون هناك مشروع محدد بشكل معتمد وصريح، ثم انها ترتبط بالضرورة بالسلطة الشرعية سواء بممارسة هذه السلطة أو بالاعتراض عليها، وتتحقق هذه الخصائص كلها في التربية(7).

وبغض النظر عن معاني السياسة التربوية بوصفها، عرضا للمرامي والمقاصد والغايات، أو بوصفها قرارات حول البرامج والميزانيات، أو بوصفها برامج تنفيذية، وأخيرا بوصفها تعبيرا عن المخرجات، فقد تزايد الاهتمام بصناعتها وتقويمها من خلال تحليل ما يعرف بتكلفة التعليم.

ولتكلفة التعليم معني ضيق إذا ما نظرنا إليها بمفردها وبمعزل عن جوانب العملية التعليمية التربوية الأخرى، ولكنها تبدو واضحة عندما ينظر إليها كرابط حيوي بين المدخلات لأي نظام تعليمي وبين أهدافه ومخرجاته القريبة والبعيدة، عند ذلك تصبح مؤشرا واضحا لمدي عمل النظام التعليمي بكفاءة وانتاجية، ومن هذا المنظور الشامل فقط يصبح تحليل الكلفة أداة قوية لتحسين الأداء وتخطيط المستقبل لأي نظام تعليمي.

وإذا كانت "وود هول" تري ان مصطلح تكلفة التعليم يترادف عادة بدرجة واضحة مع نفقاته فان المعجم الوسيط يضيف بعدا مهما في تعريف الكلفة ،حيث يعرفها بأنها ما ينفق علي الشيئي لتحصيله من مال أو

جهد،وهو بالتالي يضيف بعد"الجهد" في التعامل مع الكلفة بالإضافة إلي المال،ويتم التركيز عادة في تحليل الكلفة التعليمية علي مؤشرين هما:

-تحليل الكلفة-المنفعة.

-تحليل الكلفة -الفعالية.

أولا: تحليل الكلفة-المنفعة: يركز عادة على مؤشرين يتعلق الأول بتحديد الجدوى الاقتصادية لبرامج الإصلاح التربوي والتعليمي اما المؤشر الثاني على العائد النقدي للمخرج التعليمي.

ثانيا: تحليل الكلفة-الفعالية: يستخدم هذا الأسلوب للاختيار بين بدائل السياسات التربوية المرتبطة خاصة بإصلاح التعليم في حالة صعوبة التعبير عن المنفعة التربوية بدلالات نقدية، بمعنى انه يتعامل مع أهداف غير اقتصادية كنتيجة لإصلاح منظومة التربية، وعادة ما يأخذ تطبيق تحليل الكلفة-الفعالية شكلين مختلفين هما:

1-الشكل الأول: تعقد فيه المقارنة بين طرق بديلة لانجاز الهدف نفسه، من اجل تحديد أيهما اقل تكلفة ويسمي عندئذ بالبديل الأكثر فعالية بالنسبة للكلفة في انجاز هدف محدد.

ويستخدم هذا الشكل في التربية للمقارنة بين المؤسسات المختلفة، أو انواع مختلفة من التعليم، أو طرائق متعددة من طرائق التدريس، فلو أن للبدائل الأهداف نفسها ولها تكاليف مختلفة، فانه من الممكن اختيار البديل الأقل تكلفة في انجاز الهدف نفسه أو الأهداف موضع الاعتبار، ومن الأمثلة الشائعة في هذا الشكل المقارنة بين التعليم التقليدي والتعليم بالمراسلة، أو التعليم لبعض الوقت مقارنة بالتعليم لفترة كاملة.

2-الشكل الثاني: تعقد فيه المقارنة بين بدائل لها المخصصات التمويلية نفسها مثلا مدرستين أو أكثر مقارنة بمؤسسات تربوية متباينة وغير ذلك.

ويكون الهدف هو تحديد البديل الذي يحقق أعلى مستوي من المخرجات أو النواتج، ويعد هذا البديل هو الأعلى فعالية بالقياس إلي الكلفة(8).

ومن بين أهداف دراسة تكلفة التعليم:

-في برامج إصلاح المناهج قد يكون استخدام الطالب كوحدة في حساب تكلفة التعليم،وفي بعض مركبات الكلفة يستخدم المعلم كوحدة أيضا لا سيما وان كلفة الهيئة التدريسية تمثل الجزء الكبر من الكلفة الكلية لأي برنامج تعليمي أو أي برنامج لإصلاح المناهج.

-إيجاد نوع من التناسق بين الميزانية المخصصة للتعليم وغيرها من الميزانيات المخصصة لقطاعات الإنتاج والخدمات، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار بان عوائد التعليم وبخاصة المتعلقة بالإنسان وتكوينه لا تظهر سريعا على العكس من قطاعات الإنتاج والاستثمارات الأخرى.

-توزيع الموارد المتاحة للتعليم بخاصة الموارد المالية توزيعا عادلا ومنطقيا بين مراحل التعليم وأنواعه المختلفة، في ضوء معايير متعددة ربما كان أبرزها الأهداف المنشودة من كل مرحلة تعليمية وإعداد الطلاب والمسجلين في كل منها وخصائصهم وطبيعة المناهج المقررة وغير ذلك من المعايير.

-التأكد من ان الأجهزة التعليمية تجيد استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة مثل تحليل الكلفة لكل طالب ولكل فصل.

-تفيد دراسات تكلفة التعليم والتنبؤ بها في البحث عن مصادر جديدة للتمويل بالإضافة إلي المصادر التقليدية، لا سيما ان حجم الأموال التي تخصص للتعليم تعتبر اكبر من طاقة الدول وبخاصة النامية منها ، حيث تشير "ودهول" إلي ان تمويل التعليم ينضوي على فروق ايدولوجية بين الدول(9).

المطلب الثالث: تمويل التعليم.

تجدر الإشارة إلي العلاقة الوثيقة بين دراسة تكلفة التعليم وتمويله، فمن خلال تحديد تكلفة التعليم في المستقبل القريب والبعيد تركز الجهود على البحث عن مصادر لتمويل هذه التكلفة، أهي الدولة بمفردها ام الدولة بالإضافة إلي أولياء الامور، وأصحاب الشركات التي تستفيد من العمالة المتعلمة أم مصادر أخرى وتوجد عدة معايير لتقييم نظم التمويل في التربية أهمها:

-كفاية مستوي توفير الخدمات التربوية.

-كفاية توزيع الموارد البشرية.

-مدي عدالة توزيع الموارد التربوية.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص:114 - 135

عنوان المقال: المدخل المؤسساتي الحديث كمبحث لجودة التكوين الجامعي في نظام "ل م د" مقارنة بملمح سوق الشغل الجديد.

المطلب الرابع: ولعل من أبرز موضوعاتها نجد العدالة الاجتماعية والتعليم [*] ، دوال الإنتاج التربوي [**] ، والجودةوهذه الأخيرة هي التي سنركز عليها كمقاربة في التحليل.

---

[*] **العدالة الاجتماعية والتعليم:** قد بحثت العدالة في أكثر من مدخل، تعلق احد هذه المداخل بمدى عدالة توزيع التعليم والتدريب بين الأفراد والجماعات، وتعلق مدخل أخر بأثر التعليم في توزيع الدخل، فالملاحظ ان التعليم يسهم ويقلل التفاوت الطبقي بين الأفراد والجماعات، وله قدرة كبيرة على ان يعمل كمعادل او مغير للوضع الراهن من جيل إلي جيل، ويشير"Benson" ان التعليم يسهم ويقلل التباينات الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع(10).

[**] ***دوال الإنتاج التربوي:*** وعادة ما تستخدم هذه الدوال في صناعة قرارات توزيع المواد التربوية، ودالة الإنتاج التربوي هي ببساطة علاقات تصف كيف يمكن ان تتحول المدخلات التربوية إلي مخرجات تربوية، واتخاذ ذلك أساسا لتوزيع الموراد التربوية بين المدخلات،وفقا لدرجة ارتباطها بالمخرجات ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

أ-المدخلات التربوية: وهي كل ما يدخل في العملية التربوية من موارد بشرية ومادية،وتتضمن عادة المعلمين والطلاب والمباني والمعدات وغيرها من التجهيزات التربوية، إلا أن "فاسوديفانvasudevan" يضم إليها ما قد اسماه بالموارد الذكائية وخدمات الرفاهية التي تخصص لأداء الوظيفة اليومية، ويعني بالموارد الذكائية، المنهج وخدمات الإدارة المدرسية وأنشطة البحث التربوي والخبرات المتراكمة في التخطيط التربوي والإدارة والتنظيم المدرسي، في حين تتكون نشاطات الرفاهية من التغذية المدرسية والخدمات المتصلة بالصحة والاستجمام ونقل الطلاب، أما "كونkohn" فيقسمها إلي مدخلات مدرسية وهي التي توفرها المدرسة في مقابل مدخلات غير مدرسية تحدد من الخارج وتؤثر بشكل غير مباشر من خلال بيئة المجتمع.

ب- مخرجات النظام التربوي: تشكل نواتج النظام التربوي ومخرجاته كل أنماط التعلم المضاف من مهارات ومعارف واتجاهات وقيم، وغير ذلك، وهي التي اكتسبها المتعلم جراء تعرضه لعملية تعليمية معينة، من غير تلك التي اكتسبها أساسا من المنزل او بيئة المجتمع،ولهذا تسمي المخرجات او النواتج التعليمية بالقيمة التربوية المضافة للطالب والناتجة عن عملية تربوية معينة.

ويجب الإشارة إلي انه يوجد تباين بين الباحثين في تحديد المخرجات وقياسها، الا ان غالبيتهم تؤكد على الاقل من حيث المبدأ ضرورة التعامل مع القيمة التربوية المضافة التي تعني إجرائيا الفرق في المستوي التعليمي للطالب او مجموعة من الطلاب بعد العملية التعليمية وقبلها، فالقضية ليست هي المستوي الحالي او النهائي للطالب او المجموعة ولكنها تتعلق بالتحسينات والإضافة الكمية والنوعية في كل انماط التعلم التي حدثت في فترة زمنية محددة ووفقا لهذا المفهوم فان ترتيب الطلاب يمكن ان يتغير لا سيما اذا ما بدءوا العملية التعليمية بخلفيات تعليمية متباينة(11).

وفي هذا المقام يمكننا ان نستشهد بدراسة "روبرت مايرrobert Meyer"1997 عن "مؤشرات القيمة المضافة لأداء المدرسة" والتي أكد فيها شكه وضعف ثقته في "متوسط درجات الاختبار "الذي يشيع استخدامه في التعليم الأمريكي بوصفه ابرز المؤشرات المستخدمة للتعبير عن الأداء المدرسي،وقد وجد عيوبا جوهرية في هذا المؤشر منها:

-انه يتم تشويهه من خلال التباين في قدرات الطلاب وامكانات التغيير عندهم .

-فضلا عن ذلك فشله في التمييز بين إسهام المدرسة في النمو التعليمي للطلاب،وبين إسهامات العوامل المرتبطة بالطلاب وأسرهم ومجتمعاتهم،وتصنف مخرجات النظام التربوي بعدد من الطرق،لعل أهمها:

-مخرجات المدى القريب في مقابل مخرجات المدى البعيد.

-مخرجات معرفية في مقابل مخرجات غير معرفية.

-مخرجات مالية او نقدية في مقابل المخرجات غير النقدية.

ويجب الإشارة في الأخير إلي التداخل في الاستعمال، وترجمة مصطلح "outputs" على انه المخرجات لذا يجب التفرقة على مستوي المصطلح الأجنبي بين كلمة "outputs" والتي يمكن ترجمتها بالنواتج النهائية، ومصطلح «outcomes» والذي يترجم بالمخرجات.

فالناتج النهائي او "output":يعبر عن التعلم المكتسب او المضاف من معارف ومهارات وسلوك واتجاهات،سواء أتم قياسه باختبارات ام بشهادات او غير ذلك.

فيحين يعبر مصطلح المخرج او "outcomes" عن التأثيرات الخارجية لناتج التعلم النهائي output بمعني قدرة المتعلم(الذي قد اكتسب نواتج تعلم في نهاية المرحلة التعليمية).

على ان يكون منتجا اقتصاديا واجتماعيا، وتسخير قدراته التعليمية في مرحلة تعليمية معينة في الحياة العملية.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص:114 - 135

المبحث الثاني: الجامعة الجزائرية وجودة التكوين(*) في نظام "ل م د".

انخرطت الجامعة الجزائرية منذ سبتمبر 2004 في السياق العالمي الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي وعيا منها بالمهام المنوطة بالجامعة على المستوى الداخلي بغية ضمان التطور والتحكم في العلم والمعرفة وعلى المستوى الخارجي من اجل ضمان تواجدها، وبهدف تطوير التبادلات الثقافية والحركية البشرية على جميع المستويات، ، فقد تم تحديد" إستراتجية على المدى القصير والطويل لتطوير القطاع في مرحلة 2004-2013،تخص إستراتيجية وضع برنامج تطوير عام وعميق للتعليم العالي في المرحلة الأولى ووضع هيكلة جديدة للتعليم مرفقة بتجديد البرامج البيداغوجية جديدة، هذا إلى جانب إعادة تنظيم التسيير البيداغوجي" (12).

ولهذا فان إصلاح التعليم العالي يجب أن يكون شاملا في مفهومه، تساهميا في خطوته، تطوريا في تنفيذه، وهذا يسمح للجامعة الجزائرية من تحسين التكوين من اجل الاستجابة للتطورات العالمية والسماح بإدماج المؤسسات الجامعية في محيطها الاجتماعي والاقتصادي وكذا تأسيس التكوين المستمر وتطوير ميكانزمات التكوين الفردي(14).

هذا فيما يخص تبني نظام "ل م د" كنظام يعكس جودة التكوين اما فيما يخص اهم السياقات الخارجية المفروضة على قطاع التعليم العالي بصفة عامة والجامعة الجزائرية بصفة خاصة والتي كان لها الأثر

اذن الفرق بين "الناتج النهائي"output" وبين المخرجات "outcomes" هو فرق في وقت المتعلم ومكان وجوده على خط الإنتاج ومسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهو بالتالي فرق في المجتمع أيضا.

(*) نلاحظ ان الاهتمام بالجودة بشكل عام في الجزائر بدأ مع الدعوة لإصلاح التربية والتعليم بداء من سنة 2003/2002 رغم أن "لينشlynch و ويجينس Wiggins" قد جعلا عنوان الاديولوجية الجديدة للتربية في **الثمانينيات** في العالم هو "**دعوة لإصلاح جودة المدرسة**" وعليه جاء الملمح الأول والأكثر أهمية لهذه الايدولوجيا هو "تحسين جودة المدارس" ،وبعد ذلك انبثق عن هذا المفهوم مفاهيم تتعلق **بضمان الجودة**، خاصة في مؤسسات التعليم العالي(13).

وأحسن تعريف للجودة يتمثل في مفهوم التحسين المستمر كما هو موضح في دائرة "دمنج" كمايلي:

البالغ فتتمثل في نشوء علاقة عضوية جديدة بين عالم التكوين وعالم الاقتصاد فلم يعد في امكان الجامعة ان تنغلق على نفسها، بل يتوجب عليها ان تكون مهنية، يجب أن يكون هناك *تنفيس سوسيو مهني ايجابي لمكبوتات المؤسسية للجامعة*، يتجاوز التنظير المعرفي الي نظام جامعي قائم على الماركتينغ، تجد فيه الجامعة شركاء أقوياء متجددين وملتزمين مع المجتمع من اجل تحقيق أهداف جديدة(15).

وهذا يتطلب وضع استراتيجية متجانسة وديناميكية تجمع بين استعدادات الأفراد وطموحاتهم وبين أنظمة التدريس وحاجيات المقاولات والاقتصاد فمع تناقص فرص العمل أضحت الاهتمامات كلها منصبة على الشغل كنقطة مركزية للنظام الجامعي مما يستوجب إكساب الطلبة مستوى من المعارف المؤهلة ، تلك كانت نقطة التحول من النظام التعليمي الذي كان يقوم على المعارف والتخصصات الي تعليم سيقوم على الكفايات القابلة للتحويل والتطبيق والمراقبة في وضعيات ومهام من خلال وضع مسالك مهنية وتقنية(16)

ان الأمر يتعلق بمنطق بالغ الأهمية في لحظة حاسمة، فعندما تصبح الجامعة فاعلا حقا في التنمية المحلية والعالمية التي يعبر عنها ب"العولمحلية glolocalisation"،فإنها تضمن تجذرها وترتبط بحاجيات محيطها، ولن تكون"حاملي شهادات عاطلين"، بحيث تصبح قطب جودة على المستوي المحلي والوطني وفي الوقت نفسه مركز تكوين مهني وأساسي مستمر، وسوف يزول مبدأ الفصل بين الاختصاصات القائل بأن الجامعة تكون والمقاولة تنتج وستكون الجامعة هي المنتج الأول أو على قدر المساواة مع المقاولة ولكي تتوفر للشراكة الجديدة حظوظا للنجاح،يجب ان يحصل كل طرف على فوائد موضحة كما يلي:

جدول رقم(01) يوضح الفوائد التى تجنيها الجامعة والمقاولة من الشراكة بينهما.

بالنسبة للجامعات	بالنسبة للمقاولات
–تقليص نسب التخلي عن الدراسة ولفشل الأكاديمي. –حافزية اكبر للطلبة. –معرفة أدق بحاجيات المنطقة في مجال التكوين. –وصول الأساتذة والطلبة إلى تجهيزات متطورة. –الحصول على امتيازات مالية ومهنية أفضل للأساتذة والطلبة.	–تخطيط أفضل للموارد البشرية. –الرفع من الإنتاجية. –امتياز الوصول إلى أحواض تشغيل متجددة باستمرار. –تعاون أكثر وبفعالية مع باق المقاولات الأخرى. –استراتيجيات ملائمة للمقاولات بالارتباط بالتكوينات الأكثر ابتكارا.

إذن على الجامعة ان تكون حاضنة للمقاولة المبدعة، حيث تقوم هذه الحاضنة بمساعدة الطلبة والباحثين والأساتذة الراغبين في إنشاء مقاولاتهم التي ترتكز على استغلال نتائج الأبحاث المتبلورة داخل مخابر ومراكز الجامعة وذلك من خلال:

-التوعية ونشر ثقافة المقاولاتية في الأوساط الاكاديمية.

-القيام بحملات البحث عن مشاريع تصلح لإحداث مقاولات مبدعة مبنية على استغلال الملكية الفكرية.

-منح مقر للعمل داخل الحاضنة لكل أصحاب المشاريع التي تم قبولها .

-تنظيم ورشات تكوينية في ميدان المقاولة لصالح أصحاب هذه المشاريع.

-الإشراف على الدراسات التي يستلزمها انجاز هذه المشاريع بالتعاون مع خبراء مختصين.

المبحث الثالث: التكوين الجامعي وملمح سوق الشغل الجديد.

ان نشوء ملمح جديد للعقل الاقتصادي الذي يعتمد **وظيفيا** على مجتمع المعرفة او فضاء السايبر cyberspace**وهيكليا** على تنظيم جديدة للواقع الاقتصادي يرتكز على المقاولة أو ما يصطلح عليه بالمقاولاتية[1(**)]، حيث لا يوجد معني للتكوين الجامعي إلا في الخدمات التي يمكن ان يقدمها للمقاولة وللاقتصاد النفعي تحت عنوان "الطالب المرن والعامل المرن" الذي يتكيف بسرعة مع روح العصر، يفسر "كرستيان لافال" هذه العلاقة الجديدة بين الجامعة والعقل الاقتصادي بالقول "**ان المنافسة الاقتصادية هي منافسة في الأنظمة التربوية**"(18)

بينما يقول "ادم سميث" **إذا كانت المؤسسة التعليمية تعلم أشياء نافعة فعليها إذن أن تصغي للطلب الآتي من الكبار والسوق**"(19).

هذه الرؤية الاقتصادية الصرفة جعلت دولا مثل تلك الدول المنضوية تحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE"أن تطلب من أنظمتها التعليمية ومختلف برامج تكوينها تبني مثل هذه الرؤية

1(**) المقاولاتية أو ما يعرف باللغة الفرنسية ب" entreprenariat" مصطلح محوري في الحزمة الثانية من الإصلاحات التي باشرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 2014-2015 على نظام التكوين الجامعي من خلال بروزه بشكل واضح في المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي"RNAQES" تحت عنوان كبير لميدان العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي،تحت سؤال :

- هل توجد وحدات تعليمية تهتم بالمقاولاتية.؟

(17)-Existence d'unités pédagogique(modules) pour l'entreprenariat

الإصلاحية، حيث تصبح المؤسسات التعليمية معملا لإنتاج المعارف ومقاولة معلمة ومؤهلة في إطار رؤية تتبني على المرونة. (20)

وفي هذا الاطار بالذات، تقع المسؤولية كل المسؤولية على عاتق الطالب في تعميق مهاراته بالاشتغال على تكوينه الذاتي من اجل الاستمرار في الحياة الخاضعة للسوق "انها بداية لا تهدأ ونهاية لا تنتهي"(21)

هذا السوق الذي يتغير باستمرار بسبب تدفق المعرفة التي ادت إلى إعادة تقسيم عالمي للشغل والمهن حيث لم يعد بإمكان التكوين الكلاسيكي في الجامعات أن يستجيب لها، هذا المطلب الجديد جعل مؤسسات التعليم العالي تقترح أنظمة إدماجية وبتخصصات متنوعة وبجودة عالية للتربية والتكوين من شأنها أن تلبى حاجيات عالم الشغل، كما أدي انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى نشوء جامعات مقاولاتية ذات طبيعة تجارية افتراضية، وهذا ما يجعل التعليم العالي التقليدي موضع تساؤل، ففي سنة 1997 تنبأ "بيتر دروكر drucker" بأن(مؤسسات التعليم التقليدي التي نعرفها اليوم ستصبح في المستقبل القريب في عداد بقايا الماضي،وستعوض بعملية تعلم مشخصة تقوم بها الآلات)(22).

حيث يمكننا ان نقارن في مجال زمني لا يتعدى 5 سنوات المهارات المطلوبة لسوق الشغل كما هي مبينة في الشكل الموالي:

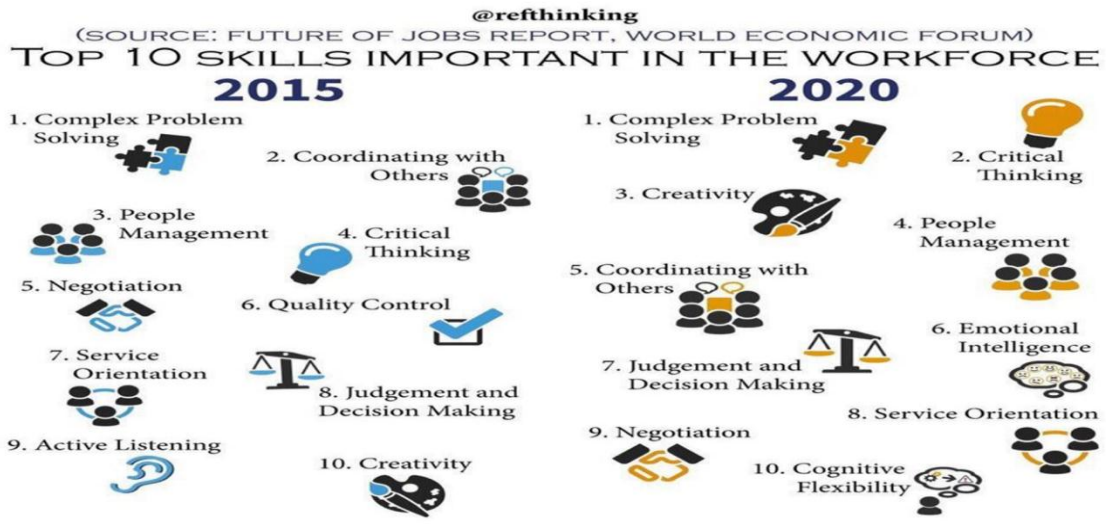

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص:114 - 135

اذن ما هو ملمح سوق الشغل الجديد الذي يجب ان يتكيف معه طالب العمل او بالأحرى الخريج الجامعي.

المطلب الأول: سوق شغل مرقمنl'économie de bits(*):

ان حدود الاقتصاد العالمي اليوم يحدده البحث والتنمية والابتكار من خلال خلق مزايا تنافسية جديدة تدعمه وتوجهه، وبما آن العالم دخل مرحلة **الثورة الصناعية الثالثة** حسب تعبير "دومينيك بليهون" (23)

أو ما يعرف ب **مجتمع الشبكات** من وجهة نظر السوسيولوجي"مانويل كاستيل" الذي يعتمد على التكنولوجيا الجديدة النشطة للإعلام والاتصال(*) المعروفة اختصارا بالاقتصاد اللامادي،حيث العلاقة المركزية تقوم بين الإنسان والفكرة والصور ولم تعد القيمة كل القيمة للملكية الفزيائية وإنما للمنافذ والتفاعل على حد قول "جيرمي ريفكلان".

فميزة القرن الحادي والعشرين هي صناعة المعرفة، وستتركز هذه الميزة وتتجذر أكثر فأكثر فالعلم بمعناه الواسع أصبح من أهم الأنشطة الإنسانية التي تبسط نفوذها المتنامي باستمرار على كل مناحي الحياة، فدخول الآلة ذات المراقبة الرقمية التي تدمج النص والصوت والرقم والصورة في نفس الوقت أدى إلى إحداث تحولات جذرية في النظام العالمي(24).

وهو ما عبر عنه "Alvin tofler" 1984بقوله"نوجد أمام حدث يضاهي ابتكار الزراعة قبل عشرة آلاف سنة،فالبشرية تواجه حاليا صدمة اجتماعية وإعادة هيكلة خلاقة هي الأعمق في كل العصور"

والمسؤول عن هذه الصدمة الاجتماعية هي مراكز البحث أو بالأحرى مؤسسات التعليم العالي-الجامعات-حيث أدت الابتكارات الجديدة إلى إحداث تحولات في الجهاز الإنتاجي ادخلها النموذج التقنو اقتصادي الجديد منها:

(*) بدا التنظير لهذا التحول في الاقتصاد وسوق الشغل في الولايات المتحدة الامريكية على يد "دانييل بل Daniel Bell" في كتابه"مجيء المجتمع ما بعد الصناعي coming of post industrial society" 1973– حيث اكد فيه على فكرة جوهرية هي "

"اذا كان رأس المال والعمل يشكلان أساس المجتمع الصناعي فان المعلومات والمعرفة تشكل أساس المجتمع مابعد الصناعي"

(*)) ان الرأسمالية مرت بحقب ثلاث هي :

-مرحلة الآلة البخارية والسكك الحديدية والفحم والمعادن(1760-1875).

-مرحلة الكهرباء والبترول(1890-1965).

-مرحلة التكنولوجيا الجديدة للاعلام والاتصال والبوتكنولوجيا(1970-الى يومنا هذا)وهي التي اتت مع اكتشاف الحاسوب .

-الانتقال من الانتاج على صعيد واسع الى صناعة متغيرة،حسب طلب يتغير باستمرار وهو ما يكافىء المرونة في التكوين الجامعي.

-الانتقال من نموذج انتاج مستهلك للطاقة بالأساس الى نموذج استهلاكي للمعلومات والمعارف والخدمات.

-الانتقال من بنية تراتيبية إلى شبكة مرنة ولامركزية تتوفر على نموذج قيادة فعالة وجماعية وكفأة.

-تقسيم دولي جديد للعمل حيث أدت الابتكارات البحثية في عالم المعرفة الى تحولات عميقة في مفهوم العمل وقانونه من عقد لا محدود يرمز إلى الاستقرار إلى عقد محدود مرتبط بالمهمة المحددة في الزمن او ما يصطلح عليه بالمرونة (25).

فبفضل الشبكات العالمية والتكنولوجيا الرقمية ظهر مجتمع جديد تحتل فيه المعارف والمعلومة مكانة هامة، فبعد تصريح الرئيس الأمريكي"جيرالد فورد" في تقريره عن النمو القومي والتنمية سنة 1976 من ان:" **المجتمع الأمريكي ما بعد الصناعي يتجه الي ان يصبح مجتمع خدمات والملمح الرئيسي فيه هو المعلومات**"

تلاه بعد ذلك صدور مدونة التصنيف للفئات العاملة في المعلومات بالولايات المتحدة الامريكيةnomenclature de classification الي أربعة أصناف هي: منتجي المعلومات، مجهزي المعلومات، موزعي المعلومات، العاملين في البنية الأساسية للمعلومات.

وعلى أساس هذا التصنيف قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1981 بإصدار مدونة اخري تتضمن ثلاث أصناف هي: أنشطة المعلومات والالكترونيات، تكنولوجيا الاتصال عن بعد، الاثار على العمالة والنمو والتجارة. (26).

أثرت هذه النظرة والهيكلة الجديدة على كل مجالات الحياة واخذ يتكون رأي عام اكاديمي في دوائر البحث في الجامعات يتجه نحو التكوين على القدرة والكفاءة في استعمال التكنولوجيا الجديدة والمبادرة والمهارة والاعتماد على الابداعية التقنية لمجابهة النموذج التنافسي الذي يتميز بسرعة الاستهلاك، ففي الولايات المتحدة الامريكية على وجه التعيين فان مساهمة قطاع المعلومات الاولي primary[*] information

[*] قطاع المعلومات الاولي يشمل المعلومات المتجرةcommercialiser او المبيعة في السوق، بينما يشمل قطاع المعلومات الثانوية كلا من المعلومات السابقة والمعلومات التي توجه للاستهلاك الذاتي للحكومة والقطاع الخاص،بمعني التي لا تعرض للبيع والشراء في السوق

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص:114 - 135

عنوان المقال: المدخل المؤسساتي الحديث كمبحث لجودة التكوين الجامعي في نظام "ل م د" مقارنة بملمح سوق الشغل الجديد.

sector في الناتج المحلي قد ارتفعت من 19.6% عام 1958 الي 23.8%ع عام 1967 ثم قفزت الي 24.8% عام 1972،كما يلاحظ أن بنية بعض المنتجات التي تعتمد على الرقمنة وخاصة الالكترونية لا يتجاوز عمرها 3 أشهر(27).

ومن هنا اصبح الاقتصاد العالمي مسرحا لثورة تكنولوجية عميقة تمس كل قطاعات الأنشطة الإنسانية.

المطلب الثاني: سوق شغل الاوتوماتيكية الكاملة او الاقتصاد اللا متكتل[*] demassification de l'économie

يصف"روبرت هامرين" في كتابه" إدارة النمو في الثمانينات من القرن الماضي نحو اقتصاد جديدmanaging growth in1980s towards a new economic " دلالات التطور التكنولوجي من الناحية الهيكيلية قائلا:" تمثل الدوائر المتكاملة القفزة الكمية التي تجسم ثورة اللكترونيات، انها الامتداد لقوة المخ البشري بمثل ما ان التكنولوجيا الصناعية السابقة كانت امتداد لقوة العضلات ان هذه الدوائر لا تستهلك من الناحية العملية شيئا من الطاقة، كما ان المادة الرئيسية فيها هي السيلكون، أي الرمل على وجه التحديد وهو ثان اكثر الموارد وفرة على وجه الأرض، وهي بوصفها الامخاخ المركزية للحاسبات الالية سوف تحدث تحولات جذرية في خطوط الإنتاج وتقنيات التصنيع وتتسع تطبيقاتها بقدر ما يتخيل البشر"(29).

واهم المعالم التي تميز سوق شغل الاوتماتيكية الكاملة نجد، تغير وظائف الآلات والعاملين عليها وتغيير خصائص قوة العمل.

ان قطاع المعلومات الاولي يحقق في الولايات المتحدة الامريكية زيادة في القيم المضافة الكلية تقدر ب3.2%كل خمس سنوات وذلك بداية من منتصف السبعينيات،وهذه الزيادة ثلثا ارباعها هي لخدمات منتجي المعلومات ومجهزيها وموزعيها،اما الربع الباق فيتعلق ب سلع المعلومات ويقصد بها البنية الأساسية للمعلومات من أجهزة اتصال وآلات ومكاتب.

اما من حيث اليد العاملة والعمالة في قطاع المعلومات فقد لوحظ تزايد واح من حيث تركيب العمالة حيث شهدت إضافة تقدر بنسبة 2.8% من اجمالي السكان المشتركين في النشاط الاقتصادي كل خمس سنوات(م28).

(*) تم اشتقاق هذا المصطلح من "لفن توفلر" في توصيفه فيما تعطيه الانترنت من مشهدية التفاعل بين الاقتصادي والاجتماعي، اذ تبرز سلطة الملعوماتية فيما تعطيه من قدرة على استثمار السرعة الهائلة في الشبكة العنكبوتية بتقنياتها من اجرا اتصالات متنوعة وهو ما يفرز صورة لا متكتلة للمجتمعات، لان المجتمع المتكتل في الموجة الثانية (حضارة الصناعة)،اخذ يتمظهر في طور اللاتكتل (30).

ومن هنا قمنا باسقاط هذا المفهوم على سوق الشغل والاقتصاد.

ولقد تنبأ "هيرمان كان" بذلك حينما لخص سمة العصر الراهن بقوله" اذا كانت المراحل التاريخية الماضية قد عرفت بانها عصر البخار ثم عصر الحديد والطاقة والسيارة، واذا كان الثلث الأوسط من القرن العشرين قد عرف بانه العصر النووي فان الأعوام القادمة وحتي عام 2000 سوف تعرف بانها عصر الإلكترونيات والحاسبات الالية والاوتوماتيكية والسبرنطيقا وتجهيز البيانات... ان هناك علامات على ان الحاسب الالي هو المقابل في عصرنا للمحرك البخاري الذي أدى الي الثورة الصناعية،ويري البعض ان الحاسب الالي يمثل تقدا جذريا في عملية تفكير الانسان مماثلا للتقدم الجذري الذي تحقق باختراع الكتابة من قبل"

أولا: تغير وظائف الآلات والعاملين عليها.

ان العلاقة بين شبكات الاتصال عالية السرعة للبيانات والمرتبطة بالمعدات الالكترونية بواسطة الشبكات المذكورة غيرت من نمط المراحل الأربع لعملية الإنتاج الصناعي على مستوى تصميم المنتجات وتخطيط الإنتاج، وتشغيل الماكنات وعمليات التجميع، ومعالجة المواد وتدفق السلع كما يلي:

1-مستوى تصميم الإنتاج: حيث يتم التصميم بالحاسب الالي الذي يقوم بهندسة المنتجات، استنادا الى قواعد البياناتdata bases والتي تحتوي على المعلومات اللازمة عن الخصائص والمكونات، و كذا استنادا الى وصلات خاصة تقوم بعرض المنتجات بالفيديوvideo display terminal.

2-مستوي تخطيط الإنتاج: ان البيانات المجهزة اليا والقادمة من مرحلة التصميم تصل الي الحاسب الالي المستخدم في تخطيط عملية الإنتاج، ويقوم هذ الحاسب بوضع الصيغة المثلي لتنظيم عملية الإنتاج باستخدام ما يعرف ب تكنولوجيا المجموعات، ويتم هذا الاستخدام عن طريق برنامج شديد التعقيد من حيث التفاصيل الهندسية، بحيث ينتهي الي تحديد مواصفات نمطية لكل مجموعة متجانسة من أجزاء المنتجات ووضع خطة لكل مجموعة منها وخطة لتكاملها في داخل المصنع.

3-مستوى تشغيل الماكنات وعمليات التجميع: تصل البيانات الخاصة بكل من التصميم وتخطيط الإنتاج وتهيأ في صورة صالحة لتوجيه اعمال تشغيل الماكينات وعمليات التجميع maching and assembly وتعتبر هذه الصورة بمثابة برنامج للتحكم خاص بما يسمى "نظام التصنيع المرن" flexible manufacturing system وهو نظام مركب يحكمه حاسب آلي مركزي مزود بعدد للتحكم الرقمي وهذه الأرقام موصولة بأجهزة قادرة على تحريك أجزاء المنتج ضمن سلسلة العمليات الإنتاجية المؤتمنة بشكل كامل وفي عبارة اخري فان طريقة التصنيع المرن هي أسلوب لتطبيق نظام التحكم الاوتاميتكي على تجميع الأجزاء التي يتم انتاجها، حيث تلك الأجزاء ذات الخصائص المتشابهة تجمع اتوماتيكيا في مجموعة متجانسة بواسطة "روبوتات صناعية" ثم يأتي الأسلوب المحوري وبمقتضاه يتم تصنيع الأجهزة بتجميع المكونات المنفردة المنتجة سلفا بأحجام خاصة ومواصفات نمطية وبذلك تهيأ السلعة للاستخدام النهائي.

4-مستوى معالجة المواد وتدفق السلع: هنا تستخدم مخرجات مرحلتي التصميم وتخطيط الإنتاج في جدولة تدفق المواد،تدعمها في ذلك برامج الحاسب الالي المتعلقة بمراقبة المخزون.

ثانيا: تغيير خصائص قوة العمل.

تأثر نموذج العمل القديم القائم على التنظيم التايلوري نتيجة للثورة التكنولوجية في الاتجاهات التالية:

1-تغيير مضمون العمل الماهر: ان مضمون العمل الماهر في عصر الثورة الالكترونية يتحدد في التوجيه الذهني والمراقبة العليا للالات التي أصبحت تسير نفسها بنفسها،انه يتحول الي عمل شديد المهارةhighly skilled وينصب بصفة خاصة على توجيه الأجزاء الالكترونية ذات الأغراض المتعددة كوحدات التحكم وتجهيز البيانات واعداد البرامج.

2-استبعاد بعض الوظائف في حقل العمل غير الماهر: بالإنسان الآلي الصناعي.

3-تغيير التركيب الداخلي لقوة العمل الصناعية: حيث اصبح العمل يخضع للعاملين ذوي المآزر البيضاء عوضا عن العاملين بالمآزر الزرقاء، اذ اصبح اهم متطلب للعمل هو العلم او ما يعرف بالذكاء الاصطناعي.

خاتمة:

على الجامعة ان تتكيف مع الواقع الجديد بان تنشأ ورش تستثمر في المعرفة باعتبارها قوة العصر ومفتاح لمواكبة العلم الحديث، وفي هذا الإطار يجب إعادة النظر في طرائق التنظيم الجامعية الموغلة في التمركز والبيروقراطية من حيث التمويل والتسيير الي طرائق جديدة تشاركية وديناميكية تتسع لمقاربات تكون فيها للمقاولات دور في تمويل البحث والتكوين وعليه نقترح من اجل جودة تنسب للتكوين الجامعي في نظام " ل م د" بالجزائر الذي يجب ان يتماشى مع ملمح سوق الشغل الجديد ان يتم التأكيد على:

-تجاوز عروض التكوين الاكاديمية الي عروض تكوين ومسارات مهنية والتركيز اكثر فاكثر عليها خاصة في التخصصات التي تشكل قطب امتياز وفق خصوصية كل جامعة.

-استغلال النسيج الاقتصادي والخدماتي المميز لكل منطقة واقحامه في دورة التكوين الجامعي من اجل تطويره بحثيا والاستفادة منه بعد ذلك في تدعيم مشاريع البحث.

-اعتماد مقاربة تدريسية جديدة متعددة التخصصات في تكوين الطلبة بحيث يدمج مقياس يتعلق بالرقمنة والتكنولوجيا في الوحدات المنهجية او الاستكشافية في كل التخصصات بما فيها الإنسانية والأدبية والاجتماعية.

-التوأمة مع جامعات دولية مرموقة من اجل الاستفادة من خبراتها في المجال.

-على الجامعة ان تنشأ مدونة موثقة تتعلق بالتصورات لسوق الشغل الجديد بالاعتماد على طرائق العصف الذهني بحيث تكون استشرافية وتنبئية وتحين كل 10 سنوات.

-الهوامش:

1-محمود عابدين عباس،علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2004،ص93.

2- محمود عابدين عباس،علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2004،ص95.

3- محمد احمد الغنام، المدرسة المنتجة، رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع، التربية الجديدة، لبنان،عدد29،السنة العاشرة، مايو أغسطس،ص11.

4- محمود عابدين عباس،علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2004،ص100.

5- محمود عابدين عباس،علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2004،ص106.

6- محمود عابدين عباس،علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2004،ص147.

7- لويس لوغران،السياسات التربوية، ترجمة تمام الساحلي، المؤسسة الجامعية للتوزيع والنشر،بيروت،1990،ص ص5-11

8- محمود عابدين عباس،علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2004،ص176.

9- محمود عابدين عباس،علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2004،ص179.

10- محمود عابدين عباس،علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2004،ص70.

11- محمود عابدين عباس،علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2004،ص216.

12- عبد الكريم حرزالله،كمال بداري،نظام ل م د، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008،ص54.

13- محمود عابدين عباس،علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الثانية،الدار المصرية اللبنانية،مصر،2004،ص317.

14- عبد الكريم حرزالله،كمال بداري،نظام ل م د،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008،ص55.

15- حفيظ بوطالب جوطي ، جامعة المستقبل، الطبعة الاولي ،دار توبقال للنشر، ،المغرب،2012،ص93.

16- الحسن اللحية، نهاية المدرسة، الشغل والكفايات والمعارف النفعية، الطبعة الاولي، مكتبة السلام الجديدة، ،المغرب2005،ص155.

17- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي،الجزائر.2016،ص46.

18-Christian Laval ;**l'école n'est pas entreprise** ;Ed ;la découverte/poche ; Paris,2005,p21

19-الحسن اللحية، نهاية المدرسة، الشغل والكفايات والمعارف النفعية، الطبعة الاولي، مكتبة السلام الجديدة، ،المغرب2005،ص155.

20- Christian Laval ;**l'école n'est pas entreprise** ;Ed ;la découverte/poche ; Paris,2005,p22

21- الحسن اللحية، نهاية المدرسة، الشغل والكفايات والمعارف النفعية، الطبعة الاولي، مكتبة السلام الجديدة، ،المغرب2005،ص152.

22- peter drucker ;**je vous donne rendez-vous demain** ,**la société post-business** maxima, november1992.p23.

23- Dominique plihon ;**le nouveau capitalisme** ;ED ;la découverte ;paris ;2003 ;p07.

24- حفيظ بوطالب جوطي ، جامعة المستقبل، الطبعة الاولي ،دار توبقال للنشر ، ،المغرب،2012،ص27.

25- الحسن اللحية، نهاية المدرسة، الشغل والكفايات والمعارف النفعية، الطبعة الاولي، مكتبة السلام الجديدة، ،المغرب2005،ص150.

26- محمد عبد الشفيع عيسي، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثلث1970-1980،الطبعة الاولي،دار الطليعة بيروت، لبنان.1984،ص61.

27- الحسن اللحية، نهاية المدرسة، الشغل والكفايات والمعارف النفعية، الطبعة الاولي، مكتبة السلام الجديدة، ،المغرب2005،ص149.

28- محمد عبد الشفيع عيسي، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثلث1970-1980،الطبعة الاولي،دار الطليعة بيروت، لبنان.1984،ص61.

29- محمد عبد الشفيع عيسي، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثلث1970-1980،الطبعة الاولي،دار الطليعة بيروت، لبنان.1984،ص ص75-76.

30-على محمد رحومة،الانترنت والمنظومة التكنو اجتماعية،بحث تحليلي في الالية التقنية للانترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية، الطبعة الاولي،مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه53، ،بيروت لبنان،2005،ص254.

قائمة المصادر والمراجع:

1-الحسن اللحية(2005): **نهاية المدرسة،الشغل والكفايات والمعارف النفعية**،مكتبة السلام الجديدة،الطبعة ،المغرب.

2-حفيظ بوطالب جوطي(2012):**جامعة المستقبل**،دار توبقال للنشر،الطبعة الاولي،المغرب.

3-عبد الكريم حرزالله،كمال بداري: (2008)**نظام ل م د**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4-على محمد رحومة(2005):**الانترنت والمنظومة التكنو اجتماعية،بحث تحليلي في الالية التقنية للانترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية**،مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه53،الطبعة الاولي،بيروت لبنان.

5- لويس لوغران(1990):**السياسات التربوية**،ترجمة تمام الساحلي،المؤسسة الجامعية للتوزيع والنشر،بيروت.

6-محمد عبد الشفيع عيسي(1984): **العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، الاستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثلث1970-1980**،الطبعة الاولي،دار الطليعة بيروت لبنان.

7-محمود عابدين عباس(2004):**علم اقتصاديات التعليم الحديث**،الدار المصرية اللبنانية،الطبعة الثانية،مصر.

8-محمد احمد الغنام(1983):**المدرسة المنتجة،رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع**،التربية الجديدة،عدد29،السنة العاشرة،مايو أغسطس،لبنان.

9-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016):**المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي**،الجزائر.

-المراجع الأجنبية:

1-Christian Laval(2005) :**l'école n'est pas entreprise** ;Ed ;la découverte/poche ; Paris.

2 -Dominique plihon(2003) : **le nouveau capitalisme** ;ED ;la découverte ;paris.

-3peter drucker (1992) : **je vous donne rendez-vous demain** ,**la société post-business** maxima, november1992